

«صندوق النقد»: الدولار أعلى من قيمته الحقيقية



مقر صندوق النقد الدولي

ميزان المعاملات الجارية ما زالت متركة في منطقة اليورو واقتصادات متقدمة أخرى مثل سنغافورة، في حين يستمر العجز على نحو كؤود في الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض اقتصادات الأسواق الناشئة.

وقال الصندوق - الذي حذر من أن حرب التجارة الأمريكية الصينية قد تكلف الاقتصاد العالمي نحو 455 مليار دولار العام القادم - إن الإجراءات المتخذة حديثاً على الصعيد السياسي التجارية تقلل كاهل تدفقات التجارة العالمية وتتناول من العنق وتعطل الاستثمار. لكنها لم تنجح في معالجة الاختلالات الخارجية حتى الآن.

وبدلاً من تبادل فرض الرسوم الجمركية فإن على دول الفاض والعجز أن تعمل على انعاش جهود تحرير الاقتصادات وتقوية نظام قواعد التجارة متعدد الأطراف الذي ظل سارياً على مدى 75 عاماً، حسبما ذكر الصندوق.

قال صندوق النقد الدولي إن الدولار الأمريكي مقدر بأعلى من قيمته الحقيقية بنسبة ستة إلى 12 بالمئة، بناء على العوامل الأساسية للاقتصاد في المدى القريب، في حين أن مستويات اليورو والين الياباني واليوان الصيني منسجمة مع العوامل الأساسية.

ويرفض صندوق النقد استخدام الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للرسوم الجمركية لحل الاختلالات التجارية، لكن تقييمه للدول بأنه أعلى من قيمته الحقيقية من المرجح أن يعطي ذخيرة إضافية لترامب في شكواه المتكررة من أن قوة الدولار تعوق الصادرات الأمريكية.

وينتقد ترامب السياسات الأوروبية والصينية التي يقول إنها تقضي على خفض قيمة اليورو والعملة الأخرى أمام الدولار.

وأظهر تقرير سنوي لصندوق النقد يتناول العملات ومستويات الفاض والعجز الخارجي للاقتصادات الرئيسية أن فوائض

«مجموعة السبع»: قلقون من نفوذ شركات التكنولوجيا الكبيرة أكدوا عدم القبول بعملة متداولة لها نفس قوة العملات السيادية

قال محافظ بنك اليابان المركزي الياباني هاروهيكو كورودا إن من المرجح أن تتطور مجموعة العمل التابعة للدول السبع مع مرور الوقت لتضم نطاقاً واسعاً من المسؤولين الرقابيين من خارج المجموعة، نظراً للتأثير الهائل الذي يمكن أن تحدثه ليبرا على الاقتصاد العالمي.

وتابع «إذا كانت ليبرا تطمح في أن تُستخدم عالمياً، فيجب على الدول السبع وراء استجابة منسقة على مستوى العالم.

«ليس هذا شيئاً يمكن مناقشته بين محافظي البنوك المركزية للدول السبع فقط».

ويبيد وزراء مالية مجموعة الدول السبع اهتماماً أيضاً بأفضل السبل لتحصيل الضرائب من شركات التكنولوجيا الكبرى، حيث تتطلع فرنسا إلى استغلال رئاستها للاجتماع الذي يستغرق يومين في الحصول على دعم واسع لحد أدنى من الضرائب على الشركات. وتخشى حكومات مجموعة السبع من أن القواعد التنظيمية الدولية للضرائب، التي ترجع إلى عشرات السنين، أصبحت لا تكفي مع ظهور شركات مثل فيسبوك وأبل، التي تسجل أرباحها في دول منخفضة الضرائب، بصرف النظر عن مصدر الدخل.

وإزداد الأمر تعقيداً في الأيام الأخيرة مع تحدي باريس للرئيس الأمريكي دونالد ترامب الأسبوع الماضي من خلال فرض ضريبة على إيرادات الشركات الرقمية الكبيرة في فرنسا، رغم تهديد ترامب بإطلاق تحقيق قد يؤدي إلى فرض رسوم تجارية.

وبصرف النظر عن نزاعها، تفضل فرنسا والولايات المتحدة قواعد تنظيمية تضمن حداً أدنى من الضرائب في إطار جهود مشتركة لنحو 130 دولة لإصلاح القواعد التنظيمية الدولية.

ورغم أن اتفاق مجموعة السبع يمكن أن يحدد الإقاع لخطمة أو سع نطاقاً، فإن اتفاق وزراء المجموعة على حد أدنى أو نطاق من المرجح أن يكون صعب المآل نظراً لتخلفات من جانب بريطانيا وكندا، حسبما قال مصدر بوزارة المالية الفرنسية يوم الجمعة.

وقال لومير «إذا لم نتفق على مستوى مجموعة السبع على المبادئ الأساسية لضرائب الشركات الرقمية اليوم أو غداً، فيمتهني الصراحة، سيكون الأمر معقداً وسط 129 دولة.»



ليبرا العملة الرقمية لفيسبوك

سريعاً وأن تلك (العملة ليبرا) لا يمكن أن تضيء قدما دون حل جميع الأسئلة القانونية والتنظيمية».

وطلبت فرنسا التي ترأس مجموعة الاقتصادات السبع المتقدمة هذا العام، من بنوا كور عضو المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي تشكيل مجموعة عمل من الدول السبع لبحث العملات المشفرة والرقمية مثل ليبرا.

ومن المقرر أن يقدم كور تقريراً أولياً للوزراء ومحافظي البنوك المركزية أثناء الاجتماع الذي تستضيفه بلدة شانتلي شمالي باريس.

ويقول مسؤولو البنوك المركزية إنه إذا أرادت فيسبوك تلقي الودائع، فستحتاج إلى رخصة مصرفية، وهو ما سيخضعها للقواعد التنظيمية الصارمة المعمول بها في ذلك القطاع.

ويقول بعض مسؤولي البنوك المركزية أيضاً إنه لا يمكن السماح للأشخاص بإجراء المعاملات دون كشف هويتهم نظراً للوائح القطاع المالي التي تلزم شركات المدفوعات بالاحتفاظ ببيانات أساسية عن عملائها.

اليابان: هناك حاجة توافق عالمي

ألقى وزراء مالية دول مجموعة السبع خلال ما يشك على أفاق عملة ليبرا الرقمية التي تعزز فيسبوك إطلاقها، مصرين على أن هناك مشكلات تنظيمية صعبة ينبغي حلها أولاً.

ولاقت خطة أضح شركة تواصل اجتماعياً إطلاق عملة رقمية صحياً من مسؤولي الهيئات التنظيمية والبنوك المركزية والحكومات قائلين إنها يجب أن تحترم القواعد التنظيمية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتضمن أمن الصفقات وبيانات المستخدمين.

لكن هناك أيضاً بوأعت قلق أعمق من أن نفوذ شركات التكنولوجيا الكبيرة يتغلغل بشكل متزايد في مجالات كانت حكراً على الحكومات، مثل إصدار العملة.

وقال وزير المالية الفرنسي برونو لومير للصفيين «لا يمكننا أن نقبل بأي عملات متداولة لها نفس قوة ودور العملات السيادية».

وقال وزير المالية الألماني أولاف شولتس إن خطط فيسبوك يبدو أنها «لم تخضع لدراسة وافية» مضيفاً أن هناك أيضاً تساؤلات بخصوص أمن البيانات. وقال للصفيين «أنا على قناعة بان علينا العمل

الأسهم الأميركية تتراجع لمخاوف من تأثير النتائج بحرب التجارة



متعاملون أثناء التداول في بورصة نيويورك

نقطة بما يعادل 0.42 بالمئة إلى 27219.92 نقطة، ونزل المؤشر ستاندر داند بورز 500 بمقدار 19.59 نقطة أو 0.65 بالمئة مسجلاً 2984.45 نقطة، وهبط المؤشر ناسداك المجمع 37.59 نقطة أو 0.46 بالمئة إلى 8185.21 نقطة.

تراجعت مؤشرات الأسهم الأمريكية حيث أجمت نتائج ضعيفة من سي.اس.اكس كورب المخاوف من أن حرب تجارة طويلة بين الولايات المتحدة والصين قد تضر بأرباح الشركات. وتراجع المؤشر داو جونز الصناعي 115.71

أسهم اليابان تتكبد أشد انخفاض في 4 أشهر بفعل مخاوف النتائج

21046.24 نقطة، مسجلاً أدنى مستوى في شهر وناني أكبر هبوط منذ بداية العام الجاري بعد تراجعها ثلاثة بالمئة في 25 مارس.

وهبط المؤشر تويكس الأوسع نطاقاً 2.11 بالمئة ليغلق عند 1534.27 نقطة وهو أدنى مستوى في شهر. ومع انطلاق موسم إعلانات نتائج أعمال الشركات الأمريكية، تسببت نتائج ضعيفة لشركة النقل بالقطارات سي.إس.اكس كورب في إثارة المخاوف من أن النزاع التجاري المستمر منذ أمد طويل بين الولايات المتحدة والصين قد يؤثر سلباً على أرباح الشركات الأمريكية.

ويُنظر إلى توقعات اليابان على أنها أكثر قتامة إذ تواجه الشركات صعوبات بسبب حرب الرسوم الجمركية بين الولايات المتحدة والصين في ظل تدهور الأوضاع العالمية مما يلحق الضرر بصادرات الشركات.

وتراجعت صادرات اليابان إلى الصين في يونيو أكثر من عشرة بالمئة مقارنة مع مستواها قبل عام، مسجلة انخفاضاً في الأشهر السبعة المتتالية، وفقاً لما أظهرته بيانات تجارية. وقبل موسم النتائج اليابانية الذي يبدأ في وقت لاحق من الشهر الحالي، نزل سهم كانون أربعة بالمئة بعد أن أوردت صحيفة نيكي الاقتصادية اليومية أن أرباح الشركة التشغيلية بصد الانخفاض 40 بالمئة هذا العام.

وتراجع سهم إن.أو.كيه كورب 6.4 بالمئة بعد أن خفضت الشركة المتخصصة في تصنيع مانعات التسرب توقعاتها، مقلصة تقديراتها للأرباح التشغيلية السنوية 34 بالمئة بفعل ضعف مبيعات المنتجات المرتبطة بالسيارات في أمريكا الشمالية والصين.



رجل ينظر إلى لوحة تعرض مؤشر نيكي

جديد بشأن عواقب الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

ونزل المؤشر نيكي القياسي 1.97 بالمئة ليغلق عند

الاتحاد الأوروبي يحقق في أنشطة «أمازون»



اعلام على مقر الاتحاد الأوروبي

بدأت المفوضية الأوروبية «الفرع التنفيذي للاتحاد الأوروبي» تحقيقاً، بشأن أنشطة شركة «أمازون» الأمريكية للتجارة الإلكترونية، بوصفها منصة بيع إلكترونية ومكان تسوق على حد سواء، وسط مخاوف من أن الدور المزجج للشركة ربما ينتهك قوانين المنافسة للاتحاد الأوروبي.

وبحسب «الألمانية»، تتبع الشركة سلعاً بشكل مباشر، لكنها تستضيف أيضاً تجاراً أصغر، يستخدمون المنصة لبيع المنتجات. ويتركز التحقيق على الطريقة التي تستخدم بها الشركة بيانات من شركات أصغر لتقييم أحدث التوجهات وشركاء التسوق، وما إذا كان ذلك يمنح شركة أمازون ميزة تنافسية غير عادلة.

وكتبت الشركة في بيان «استناداً إلى تصوي أولي للتحقيق قامت به المفوضية، يبدو أن شركة أمازون تستخدم معلومات حساسة على الصعيد التنافسي، عن بائعين في السوق ومنتجاتهم وصفاتهم في السوق.»

وليس هناك أي موعد نهائي لانتهاء المفوضية من تحقيقها.

وفي سياق ذي صلة، توصلت الشركة لاتفاق

مع هيئة مكافحة الاحتكار الألمانية لإنهاء تحقيق بشأن شروط تحديثها الشركة لبائعين آخرين على مواقعها.

وقالت وكالة بلومبيرج للأخبار أمس، إن شركة أمازون وافقت على تغيير طريقة قيامها بمشاريع مع بائعين آخرين، في أعقاب التحقيق، طبقاً لما ذكرته هيئة مكافحة الاحتكار الألمانية في بيان أمس الأربعاء.

وقال رئيس المكتب، أندرياس موندت في البيان «من خلال إجراءتنا، حصلنا على تحسينات بعيدة المدى للبائعين الذين يشطون في أسواق أمازون بمختلف أنحاء العالم. الإجراءات انتهت في نهاية متحملة هذا الصيف لحملة استمرت خمس سنوات قادتها مار جريت فيستاجر، مفوضة الاتحاد الأوروبي لشؤون المنافسة.»

وقالت شركة أمازون في بيان حول التسوية الألمانية إنها تجري «عدداً من التغييرات على اتفاق الحلول لنشاط الخدمات لآمازون: لتوضيح حقوق الشريك البائع والمسؤوليات»، وستكون التغييرات سارية في 16 (أغسطس).

الذهب يتراجع من ذروة أسبوعين مع جني المستثمرين للأرباح



سبائك من الذهب في فيينا

بيانات ضعيفة لسوق الإسكان في الولايات المتحدة وفي ظل مخاوف بشأن النزاع التجاري المستمر بين الولايات المتحدة والصين.

في غضون ذلك، من المتوقع على نطاق واسع أن يخفض المركزي الأمريكي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في اجتماعه بشأن السياسة النقدية بنهاية الشهر، مع مراعاة البعض في السوق حتى على خفض بواقع 50 نقطة أساس.

وأعلن مجلس الاحتياطي أن الاقتصاد الأمريكي استمر في النمو بوتيرة «متوسطة» في الأسابيع الأخيرة، مع مواصلة المستهلكين الإنفاق ومع توقعات «إيجابية بصفة عامة» إجمالاً حتى في مواجهة الاضطرابات الناجمة عن السياسة التجارية الأمريكية.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، ارتفعت الفضة إلى 16.05 دولار للاوقية، بعد أن بلغت أعلى مستوياتها منذ 20 فبراير عند 16.12 دولار. وتنتج الفضة صوب تحقيق مكاسب للجلسة الخامسة على التوالي.

وزاد البلاتين 0.8 بالمئة إلى 849.88 دولار للاوقية ورجح البلاديوم 0.3 بالمئة إلى 1542.49 دولار للاوقية.

تراجعت أسعار الذهب من أعلى مستوى في أسبوعين أمس الخميس، في الوقت الذي استغل فيه بعض المستثمرين المكسب الذي حققه المعدن الأصفر في الجلسة الماضية لجني الأرباح.

وبحلول الساعة 05:46 بتوقيت جرينتش، تراجع الذهب في المعاملات الفورية 0.3 بالمئة إلى 1422.40 دولار للاوقية (الأونصة) بعد أن بلغ أعلى مستوياته منذ الثالث من يوليو عند 1428.40 دولار.

وارتفع الذهب في العقود في الجلسة السابقة مع انخفاض الدولار عقب أن عززت بيانات أضعف من التوقعات لسوق الإسكان في الولايات المتحدة احتمالات أن يخفض مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) أسعار الفائدة.

وهبط الذهب في العقود الأمريكية الآجلة 0.1 بالمئة إلى 1421.90 دولار للاوقية.

وتراجع مؤشر الدولار، الذي يتتبع أداء العملة الأمريكية مقابل سلة من ست عملات رئيسية، 0.2 بالمئة.

وارتفع المؤشر لأعلى مستوى في أسبوعين في الجلسة السابقة بفعل بيانات قوية لبيعات التجزئة الأمريكية، لكنه هبط مع انخفاض عوائد سندات الخزانة في أعقاب

فيتش: الفيدرالي الأمريكي قد يخفض الفائدة مرة واحدة بـ2019



مقر الفيدرالي الأمريكي

قالت مؤسسة فيتش للتصنيف الائتماني إنه من المتوقع أن يخفض الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة مرة واحدة فقط خلال العام الجاري، وذلك على عكس التوقعات السائدة في السوق التي تتنبأ بتخفيض الفائدة أكثر من مرة هذا العام.

وعزت فيتش في تقرير لها هذا إلى النمو الضعيف في سوق العمل الأمريكي.

وأشارت إلى أنها تتوقع تخفيض أسعار الفائدة بنحو 25 نقطة مئوية في اجتماع لجنة السوق المفتوح التابعة للفيدرالي خلال يونيو أو سبتمبر، لكنه من غير المتوقع أن تبعت اللجنة برسائل عقب هذا التخفيض، باحتمال وجود سلسلة من التخفيضات المتتالية خلال الفترة المقبلة، وهو عكس اتجاهات التسعير الحالية للعقود المستقبلية لصناديق الفيدرالي، التي تعكس احتمالية قيام الفيدرالي بتخفيض أسعار الفائدة لثلاث مرات.

وذكر التقرير أن الناتج المحلي الأمريكي استمر في النمو بمعدل أسرع مما كان متوقفاً في النصف الأول من العام الجاري، مشيراً إلى أن معدلات الإنفاق الاستهلاكي تعد جيدة، ونمو الوظائف أيضاً قوي.

وأوضح أن الاستثمار التجاري يتباطأ بسبب تصاعد القلق بشأن السياسات التجارية، كما تراجع الإنتاج الصناعي، ورغم ذلك من المتوقع أن يحقق الاقتصاد الأمريكي نمواً قدره 2.4% في 2019، قبل أن يتباطأ إلى 1.8% في العام المقبل، وفقاً لتوقعات فيتش، مشيرة إلى أن مستهدفات الفيدرالي الأمريكي تعتبر مماثلة أو أعلى قليلاً من التوجه العام.